# تحليل مسار العلاقات التركية–السورية (2011–2025) التحول من الصراع إلى إعادة التطبيع

م.م. هاله سالم خلف محمد
جامعة كركوك/ كلية علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات

# Analysis of the trajectory of Turkish–Syrian relations (2011–2025): The transition from conflict to normalization

Assist lecturer Halah Salem Khalaf Mohammed
University of Kirkuk, College of Computer Science and Information Technology

**المستخلص:** يهدف هذا البحث إلى تحليل المسار التاريخي والسياسي للعلاقات التركية–السورية خلال الفترة الممتدة من عام 2011 إلى عام 2025، من مرحلة الصراع والقطيعة إلى مرحلة إعادة التطبيع. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي–التحليلي والمنهج التاريخي المقارن لتتبع التحولات الجوهرية في سياسات البلدين، مع التركيز على المحددات الأمنية والسياسية والإقليمية التي أثرت في اتجاه العلاقة. أظهرت النتائج أن التحول في السياسة التركية بعد عام 2016 نحو البراغماتية والواقعية السياسية، مدفوعًا بعوامل داخلية كالأمن القومي والأزمة الاقتصادية، وعوامل خارجية كالدور الروسي والإيراني، شكّل نقطة الانعطاف الأساسية في مسار العلاقة. كما بيّنت الدراسة أن سقوط نظام بشار الأسد وتسلّم أحمد الشرع السلطة عام 2025 مثّل بداية مرحلة جديدة من التعاون المشروط، حيث برزت أنقرة ودمشق كطرفين يسعيان إلى تحقيق الاستقرار عبر إدارة المصالح المشتركة بدل المواجهة الأيديولوجية. وتخلص الدراسة إلى أن التطبيع التركي–السوري لا يُعدّ نهاية للصراع، بل يمثل تحولًا استراتيجيًا من الصدام إلى إدارة التوازنات ضمن بيئة إقليمية معقدة، ما يفتح الباب أمام نموذج جديد للعلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط قائم على البراغماتية والأمن التعاوني.

**الكلمات المفتاحية:** العلاقات التركية–السورية، الصراع الإقليمي، التطبيع الدبلوماسي، الأزمة السورية، السياسة الخارجية التركية.

**Abstract:** This study aims to analyze the historical and political trajectory of Turkish–Syrian relations between 2011 and 2025, tracing the transformation from confrontation and rupture to gradual normalization. The research employs a descriptive-analytical and comparative-historical methodology to examine the key political, security, and regional determinants shaping the bilateral relationship. Findings indicate that Turkey's shift toward pragmatic realism after 2016—driven by domestic factors such as national security concerns and economic pressures, as well as external dynamics involving Russia and Iran—marked the turning point in the bilateral path. Moreover, the fall of Bashar al-Assad's regime and the rise of Ahmed al-Sharaa in 2025 initiated a new phase of conditional cooperation, where Ankara and Damascus seek stability through managing shared interests rather than ideological confrontation. The study concludes that Turkish–Syrian normalization should not be viewed as an end to conflict, but as a strategic transition from confrontation to the management of regional equilibria, heralding a new model of pragmatic and cooperative security relations in the Middle East.

**Keywords:** Turkish-Syrian relations, regional conflict, diplomatic normalization, Syrian crisis, Turkish foreign policy.

## المقدمة

شهدت العلاقات التركية–السورية تحوّلات عميقة منذ عام 2011، إذ انتقلت من مرحلة التعاون الوثيق والتقارب الإقليمي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى مرحلة الصراع المفتوح نتيجة اندلاع الأزمة السورية، ثم إلى مسار تطبيع تدريجي بدأ يتشكل منذ عام 2020. فقد كانت العلاقات بين البلدين قبل اندلاع الأزمة نموذجًا للتعاون الإقليمي الناجح، لا سيما بعد توقيع اتفاقية أضنة عام 1998 التي أنهت التوترات الأمنية المتعلقة بالنشاط الكردي المسلح،

وتبعتها مرحلة من الانفتاح السياسي والاقتصادي تُوجت بزيارة الرئيس السوري بشار الأسد إلى أنقرة وزيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى دمشق عام 2009، حيث أُلغيت التأشيرات وافتُتحت الأسواق الحرة بين الطرفين.

غير أنَّ انطلاق الأحداث في سوريا عام 2011 شكّل نقطة انعطاف حادة في مسار العلاقات، إذ تبنت أنقرة موقفًا داعمًا للمعارضة السورية وسعت لإسقاط النظام، ما أدّى إلى انهيار شبه كامل في التواصل الدبلوماسي وقطع العلاقات الرسمية بين البلدين. ومع تطور الصراع الداخلي السوري وتدخل القوى الدولية والإقليمية، برزت الحاجة لدى أنقرة ودمشق إلى إعادة النظر في مواقفهما، خاصة مع تعقّد الملفات الأمنية على الحدود وانتشار الجماعات الكردية المسلحة، وازدياد أعباء اللاجئين في الداخل التركي.

ومع مرور الوقت، أخذت السياسة التركية تتجه نحو البراغماتية الواقعية، مدفوعة بتغيرات داخلية وإقليمية عميقة، وبالخصوص مع توسع الدور الروسي والإيراني في الملف السوري. ومنذ عام 2020 بدأت المؤشرات الأولى لإعادة التواصل الأمني، عبر وساطات روسية وإيرانية، ثم تدرّجت نحو محادثات سياسية علنية بين وزراء الدفاع والخارجية عامي 2022–2023. ومع بداية عام 2025، أصبحت فكرة التطبيع بين أنقرة ودمشق واقعًا سياسيًا قيد التشكل، يعبّر عن مرحلة جديدة من التحولات الإقليمية التي تسعى لإعادة بناء التوازنات في الشرق الأوسط بعد عقد من الاضطراب والحروب.

**أهمية البحث:**

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول موضوعًا مركزيًا في دراسة التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط خلال العقد الأخير. فالعلاقات التركية–السورية تعد مرآة لتغيّر موازين القوى في المنطقة، إذ تعكس تأثيرات الصراع الداخلي السوري، والتدخلات الإقليمية والدولية، والدور المتنامي للفاعلين غير الدوليين. كما أن هذه العلاقات تمثل نموذجًا واضحًا للانتقال من القطيعة والصدام الأيديولوجي إلى التعاون البراغماتي.

وتبرز أهمية البحث كذلك من جانب تطبيقي، إذ يُسهم في فهم كيفية إعادة بناء العلاقات بين دولتين شهدتا نزاعًا عسكريًا طويلًا، وما يمكن أن يترتب على ذلك من انعكاسات أمنية واقتصادية، خصوصًا في ملفات اللاجئين، وإعادة الإعمار، وضبط الحدود.

**أهداف البحث:**

1. تحليل المسار الزمني والسياسي للعلاقات التركية–السورية منذ عام 2011 وحتى 2025.
2. توضيح العوامل الداخلية والخارجية التي قادت إلى انهيار العلاقات ثم عودتها التدريجية نحو التطبيع.
3. دراسة دور القوى الإقليمية (روسيا، إيران، ودول الخليج) في إعادة صياغة العلاقة بين أنقرة ودمشق.
4. تقييم الآثار الأمنية والسياسية للتقارب التركي–السوري على الإقليم ككل.
5. استشراف مستقبل هذه العلاقات في ضوء المتغيرات الحالية في الشرق الأوسط.

**إشكالية البحث:**

تتمحور إشكالية هذا البحث حول التساؤل الرئيسي الآتي:"كيف تحولت العلاقات التركية–السورية من صراعٍ سياسي وعسكري مفتوح إلى مسارٍ متدرجٍ نحو إعادة التطبيع للفترة من 2011 –2025؟"

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية التي تساعد في تحليل الموضوع بشكل أعمق، منها:

1. ما هي **العوامل السياسية والأمنية** التي أدت إلى اندلاع الصراع بين تركيا وسوريا بعد عام 2011؟
2. كيف أثّرت **التحولات الإقليمية والدولية** (مثل الدور الروسي والإيراني والأمريكي) في مسار العلاقات بين البلدين؟

3. ما هي **الدوافع الداخلية والإستراتيجية** التي دفعت أنقرة ودمشق إلى التفكير في إعادة التطبيع؟

4. ما هي **التحديات المستقبلية** التي قد تواجه عملية التطبيع الكامل بين تركيا وسوريا بعد عام 2025؟

**فرضية البحث:**

يقوم البحث على فرضية مفادها: "إن التحول في العلاقات التركية–السورية من الصراع إلى التطبيع كان نتيجةً لتغير أولويات الأمن القومي لدى الطرفين، وتلاقي المصالح البراغماتية تحت ضغط المتغيرات الإقليمية والدولية، خاصة الدورين الروسي والإيراني."

**منهجية البحث:**

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي–التحليلي الذي يجمع بين دراسة الأحداث والوقائع وتحليلها في إطارها الزمني والسياسي، بالإضافة إلى المنهج التاريخي المقارن لتتبع تطور العلاقات بين البلدين في مراحلها الثلاث: التحالف، الصراع، ثم إعادة التطبيع. كما تم الاستعانة بالتحليل الجيوسياسي لتفسير دوافع التحول في المواقف بناءً على المصالح الأمنية والإستراتيجية.

**هيكلية البحث:**

تقسم البحث الى مقدمة ومبحثين بالاضافة الى الخاتمة, وهي كالاتي:

جاء **المبحث الأول** بعنوان, من التحالف إلى الصراع الشامل (2011–2016), والذي احتوى بدوره الى مطلبين, فقد تناول **المطلب الأول:** الجذور السياسية لتدهور العلاقات التركية–السورية (2011–2016), كما وتناول **المطلب الثاني:** البُعد الأمني والعسكري للصراع (2011–2016). اما **المبحث الثاني** فقد جاء تحت عنوان: من الصراع إلى إعادة التطبيع (2016–2025) , والذي تقسم الى مطلبين, تناول **المطلب الأول:** التحول البراغماتي في

السياسة التركية تجاه سوريا (2016–2020), وتناول **المطلب الثاني:** مسار التطبيع والآفاق المستقبلية (2020–2025).

## المبحث الأول

## من التحالف إلى الصراع الشامل (2016–2011)

تُعدّ مرحلة 2011–2016 منعطفًا حادًّا في مسار العلاقات التركية–السورية، إذ انتقلت خلالها العلاقة من حالة تقارب وتنسيق إقليمي إلى صدام سياسي وعسكري شامل. فخلال العقد الأول من الألفية الثالثة، كانت تركيا وسوريا قد تمكنتا من تجاوز عقود من التوتر عبر اتفاقية أضنة الأمنية(1998) ، وفتحتا المجال أمام تعاون سياسي واقتصادي واسع، تُوِّج بتوقيع اتفاقيات تجارية وإلغاء تأشيرات الدخول عام 2009، ما جعل العلاقة بينهما تُعدّ نموذجًا إيجابيًا في سياسة "صفر مشاكل" التي تبنّاها حزب العدالة والتنمية في بدايات حكمه.

غير أنّ اندلاع الأزمة السورية في مارس 2011، ووقوف أنقرة في صف المعارضة، قلب هذه المعادلة رأسًا على عقب. فقد رأت دمشق في الموقف التركي دعمًا مباشرًا "للجماعات المسلحة"، بينما بررت أنقرة تدخلها بدافع "أخلاقي وإنساني" لدعم "الشعب السوري ضد القمع"، هذا الانقسام الأيديولوجي تحوّل إلى قطيعة دبلوماسية تامة في 2012، وفتح الباب أمام مواجهة غير مباشرة شملت مجالات الأمن والاقتصاد والسياسة الإقليمية.

### المطلب الأول: الجذور السياسية لتدهور العلاقات التركية–السورية(2016–2011)

لقد شكلت سنة 2011 نقطة التحول الحاسمة في تاريخ العلاقات بين تركيا وسوريا. فبعد مرحلة من التقارب السياسي والاقتصادي والأمني خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، شهدت العلاقة بين البلدين انهيارًا متسارعًا نتيجة اندلاع الأزمة السورية وتبني أنقرة موقفًا معاديًا للنظام في دمشق. هذه الفترة اتسمت بتبدّل الأولويات الاستراتيجية، وتعارض الرؤى الإيديولوجية، وتداخل الحسابات الإقليمية والدولية، لتتحول العلاقة من تعاون استراتيجي إلى خصومة شاملة.

#### أولًا: مرحلة ما قبل الأزمة – من التعاون إلى الشراكة

قبل عام 2011، كانت العلاقات التركية–السورية تمر بما يشبه "العصر الذهبي"، إذ تجاوز البلدان سنوات العداء التي سادت في تسعينيات القرن الماضي على خلفية ملف حزب العمال الكردستاني(PKK) ، والمياه، ولواء الإسكندرون. فبعد توقيع اتفاقية أضنة الأمنية عام 1998، بدأت مرحلة من بناء الثقة وتوسيع التعاون.

خلال الفترة بين 2004 و2010، شهدت العلاقات طفرة واضحة:

- زيارات متبادلة على أعلى المستويات، منها زيارة الرئيس السوري بشار الأسد لأنقرة عام 2004، وزيارة رجب طيب أردوغان إلى دمشق عام 2009.
- توقيع اتفاقيات للتجارة الحرة والتعاون الجمركي، وإلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين عام 2009.
- تضاعف حجم التبادل التجاري من نحو 800 مليون دولار عام 2002 إلى أكثر من 2.5 مليار دولار عام 2010.[1]

لقد مثّل هذا التحول تتويجًا لرؤية "صفر مشاكل مع الجيران" التي روّج لها وزير الخارجية التركي آنذاك أحمد داوود أوغلو، وجعل من سوريا شريكًا استراتيجيًا في السياسة الإقليمية لتركيا[2].

**ثانيًا: تفجر الأزمة السورية وتبدل المقاربة التركية**

بعد اندلاع الانتفاضة السورية، سارعت الحكومة التركية إلى عقد ما سمته "مؤتمر رابطة العلماء المسلمين لنصرة ودعم الشعب السوري"، وكأنها لا ترغب لسوريا، دولةً وشعبًا، أن تنعم بالهدوء ولو ليوم واحد. إذ بدأت أنقرة بالتآمر على سوريا منذ 12 نيسان 2011، عندما رعت لقاءً جمع بين فيلتمان ورياض الشقفة، المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين في سوريا، بمشاركة قطرية

(1) Raymond Hinnebusch, , and Özlem Tür. Turkey–Syria Relations: Between Enmity and Amity. Routledge, United Kingdom, 2013.pp195-162.

(2) Christopher Phillips. The Battle for Syria: International Rivalry in the New Middle East. Yale University Press, United States, 2016.pp 55-60.

وإسرائيلية في فندق مرمرة على مضيق البوسفور. أعقب ذلك تصريح وزير خارجيتها أحمد داود أوغلو الرافض لنظرية المؤامرة الخارجية التي تحدث عنها الرئيس السوري بشار الأسد، وكان هذا الرفض بمثابة محاولة للهروب بعد انكشاف أمر المؤتمر المذكور. تلا ذلك المؤتمر الصحفي لرياض الشقفة، ثم مؤتمر أنطاليا الذي شارك فيه عدد من المتعاونين مع إسرائيل، والذين طالبوا بإسقاط نظام بشار الأسد[1]. قبيل اندلاع الانتفاضة السورية، رأت تركيا أن على الحكومة السورية الشروع في تنفيذ إصلاحات سياسية وقانونية وإدارية. ومع بداية الأحداث، اقتصر الموقف التركي على توجيه النصح والدعوة إلى الإصلاح، مع إدانة محدودة لأعمال القتل ضد المدنيين دون أن تتخذ تلك الإدانة طابعًا حادًا أو هجومًا مباشرًا على النظام السوري. إلا أنّ تطور الانتفاضة واتساع نطاقها، إلى جانب تصاعد الإدانات الدولية، جعلا النبرة التركية تزداد حدة تدريجيًا، خصوصًا بعد أن بالغ الإعلام التركي في عرض صور الضحايا والدماء، ما أثار حالة من الاحتقان والغضب داخل القاعدة الاجتماعية لحزب العدالة والتنمية الحاكم، التي بدأت تنظر إلى ما يجري في سوريا من زاوية طائفية ودينية. غير أن هذا التوصيف، في تقديري، يفتقر إلى الصحة، إذ إنّ تركيا استخدمت البعد الديني وسيلةً لخدمة سياساتها ذات الطابع العلماني، بينما ظلّ الشعب العربي، رغم تنوع مذاهبه وأديانه، يعيش في إطار من التعايش والتفاهم التاريخي [2]. بدأت تركيا باستقبال اللاجئين السوريين وإسكانهم في مخيمات خاصة، مسلطةً الأضواء عبر وسائل إعلامها على أوضاعهم الإنسانية، في محاولة واضحة للضغط على الحكومة السورية والتحريض ضدها. كما سمحت لأنشطة المعارضة السورية بالتوسع داخل أراضيها، من خلال عقد المؤتمرات وإجراء المقابلات التلفزيونية. ومع تصاعد الأحداث، ارتفعت حدة الخطاب السياسي التركي، إذ صرّح رئيس الوزراء بأن النظام السوري يرتكب "جرائم ضائعة"، بينما أعلن رئيس الجمهورية استعداد تركيا لكل الاحتمالات في الميدانين السياسي والعسكري، وأكد وزير الخارجية أن الدفاع عن النظام السوري في المحافل الدولية بات أمرًا غير ممكن. وفي هذا السياق، أشار رئيس فرع مؤسسة فريدريش إيبرت في إسطنبول، ميشائيل ماير، إلى أن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان يستغل الأوضاع السياسية المضطربة في الدول العربية لتعزيز نفوذ بلاده في الشرق الأوسط [3]. ترى الحكومة التركية أن

(1) حامد محمد طه السويداني، العلاقات التركية – السورية 1998–2011، مركز الدراسات الإقليمية – جامعة الموصل، العراق، 2024، ص17.

(2) حامد محمد طه السويداني، رؤية العمق الاستراتيجي التركية والانتفاضة السورية، متابعات إقليمية، العدد ٢١، السنة ١٠، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل ،٢٠١١، ص ٤.

(1) محمد نور الدين، تركيا وسوريا: نهاية العمق الاستراتيجي، مجلة شؤون الأوسط، العدد١٣٩، بيروت، ٢٠١١، ص13.

نظام بشار الأسد مستعد للدخول في لعبة خطيرة سبق أن مارسها والده حافظ الأسد، ودعم حزب العمال الكردستاني (PKK) داخل الأراضي التركية لزعزعة استقرارها. وقبيل زيارة وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو إلى دمشق، معلنًا أنه يحمل رسالة شديدة اللهجة إلى الرئيس السوري، سارعت مستشارة الرئاسة السورية بثينة شعبان بالتصريح بأن الوزير التركي سيسمع كلامًا أشد قسوة، بل وهددت بإشعال النيران في المناطق الكردية من خلال دعم حزب (PKK) مجددًا. إثر ذلك، بادرت تركيا إلى إعلان موقفها الحاسم بقطع اتصالاتها مع الحكومة السورية، حيث أكد رجب طيب أردوغان في خطابه أمام الأمم المتحدة ضرورة تنحي الرئيس السوري عن السلطة. كما تكثفت الاتصالات بين أنقرة والدول الغربية، إذ أجمعت المؤشرات على أن الولايات المتحدة وحلفاءها في الغرب يرون أن أي خطوة ضد النظام السوري ستتم من خلال تركيا. أما طبيعة هذه الخطوات، فقد شملت فرض مجموعة من العقوبات الاقتصادية التي تبنتها أنقرة، إلى جانب سعيها الحثيث لإقناع أعضاء مجلس الأمن الدولي بالتصويت على قرار يدين النظام السوري ويوجه له إنذارًا قد يمهد لاحقًا لاتخاذ قرارات أكثر صرامة في فترة زمنية محددة[1].

بحلول منتصف عام 2011، أعلن رئيس الوزراء (رجب طيب أردوغان) صراحة أن نظام الأسد فقد شرعيته، وفتحت تركيا حدودها أمام المعارضة السورية السياسية والعسكرية، واحتضنت تشكيل المجلس الوطني السوري في إسطنبول في أكتوبر من العام نفسه.[2]

منذ تلك اللحظة، بدأت العلاقات بين البلدين في الانحدار السريع:

- تم استدعاء السفراء من كلا الجانبين في عام 2012.
- أغلقت الحدود التجارية والسياسية، وتوقف التنسيق الأمني الذي كان قائمًا بموجب اتفاقية أضنة.
- دعمت تركيا المعارضة المسلحة لوجستيًا وسياسيًا، فيما اتهمتها دمشق رسميًا بتمويل "الإرهاب".[1]

(2) حامد محمد طه السويداني، مصدر سبق ذكره، ص ص 17–18.
(3) أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، دار سيسبان للنشر، إسطنبول، تركيا، 2010، ص 221-223.

كانت هذه التطورات تعبيرًا عن صدام أيديولوجي حاد بين مشروعين مختلفين:

- مشروع تركي يسعى لتعميم نموذج "الإسلام الديمقراطي المعتدل" في دول الربيع العربي.
- ومشروع سوري يرتكز على بقاء النظام القومي العلماني الموالي لمحور المقاومة.

هذا التناقض البنيوي في الرؤى جعل من الصعب العودة إلى مرحلة الحوار أو التفاهم، وأدخل العلاقة في طور القطيعة السياسية التامة.

**ثالثًا: العوامل الإقليمية والدولية المؤثرة**

لم يكن التدهور الثنائي معزولًا عن البيئة الإقليمية الأوسع. فقد تداخلت عدة عوامل في تعميق الأزمة بين البلدين:

1. **التحالف السوري–الإيراني:**

بعد عام 2011، عززت إيران دعمها العسكري والمالي للنظام السوري، وهو ما اعتبرته أنقرة تمددًا للنفوذ الإيراني في عمق الإقليم، يهدد مصالحها في الشمال السوري والعراق.[2]

2. **الموقف الروسي:**

3. استخدمت روسيا حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن مرارًا لحماية النظام السوري، ثم تدخلت عسكريًا في سبتمبر 2015، مما أنهى أي أمل تركي بإسقاط النظام[3].

(1) محمد نور الدين، تركيا والشرق الأوسط: من "صفر مشاكل" إلى سياسة التدخل، دار الريس للنشر، بيروت، لبنان، 2015، ص ص 87-92.
(2) ناصر عبيدات، الدور الإيراني في الأزمة السورية وأثره على التوازن الإقليمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2019، ص ص 75-80.
(3) كمال عبدالله حسن، أهمية الازمة السورية في الاستراتيجية الروسية بعد العام 2011، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد9، العدد 32، 2020، ص259.

4. **تراجع الدعم الغربي لتركيا:**

رغم انخراط تركيا في دعم المعارضة، فإن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تبنّيا لاحقًا مواقف حذرة تجاه الملف السوري، خاصة بعد صعود تنظيم داعش. هذا التراجع في الدعم الغربي ترك أنقرة في مواجهة منفردة مع دمشق [1].

5. **العامل الكردي:**

مع سيطرة "وحدات حماية الشعب" الكردية (YPG) على مناطق في شمال سوريا، ازداد توتر تركيا تجاه سوريا، وأصبح الأمن القومي التركي مرتبطًا مباشرة بالملف السوري، ما ساهم في تعميق الهوة السياسية بين البلدين[2].

تبيّن هذه المرحلة أن الجذور السياسية للأزمة بين أنقرة ودمشق كانت مركّبة، فهي لم تنبع فقط من اختلاف في المواقف تجاه الثورة السورية، بل من صدام في الرؤى الإقليمية والمصالح الاستراتيجية. فتركيا تحركت بدافع أيديولوجي–سياسي أرادت من خلاله إعادة صياغة النظام الإقليمي، بينما تمسكت سوريا بالتحالفات التقليدية ورفضت أي تغيير في بنية السلطة. ومع انعدام الثقة، غابت أدوات الوساطة، ودخل البلدان في قطيعة شاملة ستستمر حتى ظهور التحولات الجديدة بعد عام 2016.

## المطلب الثاني: البُعد الأمني والعسكري للصراع(2016–2011)

بعد خروج العلاقات من المسار الدبلوماسي نحو الصدام، برز البُعد الأمني والعسكري كحقل رئيسي في الصراع التركي–السوري. هذا التحوّل ارتبط بثلاثة محاور رئيسية: أولًا، تهديد الحدود التركية من جهة سوريا، وثانيًا الملف الكردي الذي اقترب من حدود تركيا، وثالثًا تدخل قوى إقليمية ودولية أعاد تشكيل المشهد العسكري في شمال سوريا وخلق معادلات جديدة لأنقرة. وفيما يلي تحليل لهذه المحاور بدقة.

(1) أحمد عبد الحليم، السياسة الخارجية التركية بعد الربيع العربي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2018، ص 136-132.

(2) Michael M. Gunter ،The Kurds: A Modern History. Markus Wiener Publishers, Princeton, 2016.pp 184-186.

**اولاً: الملف الكردي وتهديد الحدود التركية**

من أهمّ العوامل التي دفعت تركيا إلى تصعيد تدخلها الأمني كانت الحالة الكردية على الحدود السورية، حيث تسيطر معارك شمال–شرق سوريا على بؤرتها في علاقات أنقرة بدمشق، ووفق تحليل مورّخ، فإنّ كتاب The Kurds: A Modern History لمؤلفه ( Michael M. Gunter) يُقدّم خلفية تاريخية شاملة للعلاقات الكردية في تركيا وسوريا والعراق، ويبين كيف أن تركيا تعتبر أي تحرّك كردي قرب حدودها امتدادًا لمحور الPKK، وبالتالي ثغرة أمنية مصيرية .[1]

شهدت الفترة 2012–2015 توتّرًا مستمرًا على الحدود، مع اشتباكات متكرّرة، وإطلاق قذائف صاروخية من أراضٍ سورية تُعدّ تحت نفوذ وحدات حماية الشعب (YPG) نحو الأراضي التركية، مما دفع تركيا إلى إعادة بناء استراتيجيتها الحدودية لتشمل عمليات عسكرية داخل الأراضي السورية، وإن كان التدخل الرسمي الواسع بدأ بعد 2016[2] .

ان تركيا تُحاول منع تدفّق اللاجئين، المقاتلين، والأسلحة عبر حدودها السورية، وتوضح أن هذه السياسة باتت مركزية في منطق التدخل التركي بعد 2011[3] وبالتالي، يمكن القول إن الملف الكردي شكّل العامل الحاسم في انتقال تركيا من سياسة توازن أولويات إلى سياسة "حسم أمني" عند حدودها، ما ساهم في تغيّر طبيعة العلاقة مع سوريا نحو بُعد عسكري أوسع.

**ثانياً: التدخل التركي المباشر وتغيّر ميزان القوى**

مع تصاعد الأزمة السورية، اتّخذت تركيا خطوات أمنية عسكرية أبرزها تدخّلها المباشر داخل الأراضي السورية. وان أحد الأمثلة البارزة هو عملية (Operation Euphrates Shield) التي بدأت في 24 أغسطس 2016، وهدفت إلى إخراج تنظيم داعش ووحدات (YPG) من بلدة

(1) Michael M. Gunter, Ibit, pp 184-186.
(2) Kohei Imai, "Turkey's Border Security and the Syrian Civil War," Eurasia Border Review, Vol. 7, No. 1 .2016. pp 20-21
(3) Kohei Imai, Turkey's Border Security and the Syrian Civil War (Hokkaido: Institute of Development Economies, Japan, 2016, pp 19-20.

جرابلس والمناطق المجاورة، وكذلك خلق منطقة "عازلة" بعمق محدد داخل سوريا لتأمين الحدود التركية.[1]

أن العمليات التركية الداخلية في سوريا أعادت تشكيل العلاقة التركية–الأوروبية، لكنها أيضًا عبّرت عن تحوّل تركي جذري في مقاربة الملف السوري من دعم المعارضة إلى توسيع القاعدة الأمنية داخل سوريا[2].

ومن جهة أخرى، دخول روسيا في سبتمبر 2015 لصالح النظام السوري شكّل عاملًا غير مسبوق، إذ قلّل من هامش المناورة التركية، وأرغم أنقرة على مراجعة حساباتها، ما دفعها نحو مزيد من التحرك العسكري لضمان مصالحها ضمن الحسابات الجديدة.[3]

وبهذا، فإن البُعد العسكري لم يكن مجرد امتداد للخلاف الدبلوماسي، بل تحول إلى مسار ميداني يُعدّ فيه الأمن القومي التركي أحد العناصر المحورية في صياغة القرار السياسي تجاه سوريا.

**ثالثاً: الأعباء الإنسانية والاقتصادية وتداعيات التدخل**

إنّ تكلفة الصراع وتركيز تركيا على تأمين حدودها شملت كذلك بُعدًا إنسانيًا واقتصاديًا كبيرًا، فقد استقبلت تركيا ملايين اللاجئين السوريين، مما شكّل ضغطًا داخليًا وأمنيًا. فقد تبين في تقرير للمفوضية السامية للاجئين أن عدد اللاجئين السوريين في تركيا تجاوز أكثر من 2.7 مليون بحلول نهاية عام 2015، ما دفع تركيا إلى اعتبار إدارة هذه الأعداد أحد عناصر سياسة الأمن القومي لديها.[4]

(1) European Parliamentary Research Service (EPRS), Turkey's Military Operation in Syria and Its Impact on Relations with the EU. Brussels, Belgium: European Parliament, 2019, pp 3-6.

() Mustafa Aydın, Turkey's Foreign Policy in the 21st Century: A Changing Role in World Politics. London: Routledge, United Kingdom, 2019, pp 167-169.

(3) United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), Global Trends: Forced Displacement in 2015. Geneva, Switzerland: UNHCR, 2016, pp 10-11.

(4) Mustafa Aslan, Turkey's Reconstruction Model in Syria. Ankara: SETA Foundation, Turkey, 2019, pp 7-9.

وفي هذا السياق، يتبين أن أنقرة ربطت بين مسار التطبيع المحتمل في المستقبل وبين إدارة ملف اللاجئين وتأمين الحدود، ما أدى إلى تداخل الملف الأمني بملفات لاجئين وإعادة إعمار حتى في سياق العلاقات العسكرية.[1]

لذا، فإن البُعد العسكري–الأمني وبينه البُعد الإنساني–الاقتصادي تشكّل مزيجًا حاسماً في فهم لماذا اختارت تركيا هذا المنحنى التصعيدي تجاه سوريا، ولماذا غدا التدخّل العسكري جزءًا من السياسة الخارجية التركية وليس مجرد "ردّ حدودي".

## المبحث الثاني

## من الصراع إلى إعادة التطبيع(2025–2016)

شهدت العلاقات التركية–السورية تحولات عميقة منذ عام 2016، انتقلت خلالها من حالة الصراع والتوتر الحاد إلى محاولات حثيثة لإعادة التطبيع وإحياء قنوات التواصل السياسي والأمني. يعرض هذا المبحث مسار هذه التحولات وأسبابها وتداعياتها على المنطقة والعلاقات الإقليمية.

### المطلب الأول: التحول البراغماتي في السياسة التركية تجاه سوريا(2020–2016)

شهدت الفترة بين عامي 2016 و2020 تحوّلًا استراتيجيًا في السياسة التركية تجاه الأزمة السورية. فبعد سنوات من التوتر والصراع المفتوح، تبنّت أنقرة نهجًا أكثر براغماتية وواقعية في التعامل مع الملف السوري، انطلاقًا من متغيرات داخلية (سياسية واقتصادية وأمنية) وخارجية (تبدّل موازين القوى الإقليمية، وتراجع الدعم الغربي، وصعود الدور الروسي). هذا التحوّل لم يكن انعطافًا مفاجئًا، بل نتيجة لتراكم حسابات معقّدة بدأت مع فشل مشروع إسقاط النظام السوري، وارتفاع تكاليف المواجهة السياسية والعسكرية، وتزايد التهديدات الكردية على حدود تركيا الجنوبية[2]

(1) Mustafa Aslan, Turkey's Reconstruction Model in Syria .Ibid .pp 7-9.

(2) أحمد عبد الحليم، السياسة الخارجية التركية بعد الربيع العربي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2018،ص ص 133 -139.

**أولًا: التحول في إدراك الأولويات الأمنية والسياسية التركية**

تُعدّ محاولة الانقلاب العسكري في تركيا في يوليو 2016 نقطة البداية الحقيقية للتحول في السياسة الخارجية التركية. فقد أدت تلك الأحداث إلى تعزيز قبضة القيادة السياسية بقيادة الرئيس رجب طيب أردوغان، وإعادة هيكلة المؤسسة العسكرية، ما انعكس على إعادة تعريف مفهوم الأمن القومي. بعد الانقلاب، اتجهت أنقرة نحو سياسة أكثر تحفظًا واستقلالية في محيطها الإقليمي، مركّزة على أولوياتها الداخلية المتمثلة في حماية الحدود ومواجهة حزب العمال الكردستاني (PKK) وحلفائه في سوريا[1].

في هذا الإطار، بدأت تركيا تتبنى رؤية "الأمن أولًا"، وهو ما تجسّد في عملية درع الفرات (2016)التي مثّلت أول تدخل عسكري تركي مباشر داخل الأراضي السورية منذ بداية الأزمة. هدفت العملية إلى طرد تنظيم "داعش" ووحدات حماية الشعب الكردية من المناطق الحدودية (جرابلس–الباب–إعزاز)، وإنشاء منطقة آمنة بعمق 30 كم داخل الأراضي السورية[2].

يشير الباحث التركي إحسان أكطاش في كتابه *السياسة الخارجية التركية في عهد أردوغان* إلى أن تركيا انتقلت بعد عام 2016 من سياسة "تغيير النظام" إلى سياسة "إدارة الخطر" و"الاحتواء الجغرافي"، إذ بات هدفها منع قيام كيان كردي مستقل، وتأمين حدودها، وإعادة تموضعها ضمن التوازنات الإقليمية [3].

وبهذا المعنى، شكّل عام 2016 لحظة إعادة ضبط كبرى للسياسة التركية، حيث غابت النزعة الأيديولوجية التي ميّزت مرحلة ما بعد الربيع العربي، وحلّت محلها براغماتية تُوازن بين المصالح الأمنية والحسابات السياسية

(1) Soner Cagaptay ،The New Sultan: Erdogan and the Crisis of Modern Turkey. I.B. Tauris, London, United Kingdom, 2017.pp 174-176.

(2) European Parliamentary Research Service (EPRS), Turkey's Military Operation in Syria and Its Impact on Relations with the EU.op.Cit , pp 4-6.

(3) إحسان أكطاش، السياسة الخارجية التركية في عهد أردوغان، دار بيلجي للنشر، إسطنبول، تركيا، 2020،ص ص 85-91.

**ثانيًا: التقارب التركي–الروسي وبروز معادلة أستانة**

يُعدّ التقارب التركي–الروسي بعد أزمة إسقاط الطائرة الروسية (نوفمبر 2015) نقطة الانعطاف الأبرز في العلاقات الإقليمية لأنقرة. فبعد أن كانت العلاقة بين البلدين على شفا مواجهة، أدرك الطرفان ضرورة بناء تفاهمات ميدانية وسياسية جديدة[1].

توج هذا المسار في اتفاق موسكو 2016 وبدء مسار أستانة في يناير 2017، الذي جمع تركيا وروسيا وإيران بوصفهم "ضامنين" لوقف إطلاق النار في سوريا. كان هذا المسار بداية تحوّل تركيا من طرف داعم للمعارضة إلى طرفٍ مشارك في هندسة التسويات الميدانية [2]، وتشير دراسة "The Astana Process and Turkey's Role in Syria" الصادرة عن مركز (SETA) التركي للأبحاث إلى أن مشاركة أنقرة في أستانة لم تكن اعترافًا بشرعية النظام السوري، بل كانت خطوة تكتيكية لحماية مصالحها الأمنية في الشمال السوري، وتثبيت نفوذها العسكري في مناطق المعارضة [3]

ويذهب الباحث الروسي **إيليا فيدينيف (Ilya Vedeneev)** في كتابه *Syria–Turkey Relations: A Road to Normalization* إلى أن أستانة وفّرت لأنقرة "مخرجًا واقعيًا" من مأزقها السياسي في سوريا، إذ سمحت لها بالتحرك الميداني دون مواجهة مباشرة مع النظام، مع الحفاظ على قنوات دبلوماسية مفتوحة عبر موسكو وطهران [4].

في الوقت ذاته، قاد التقارب مع موسكو إلى تراجع نسبي في العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة، خصوصًا بعد دعم واشنطن لقوات سوريا الديمقراطية (قسد) التي تعد امتدادًا لحزب

(1) حسام محمد خضير، موقف روسيا من محاولة الانقلاب في تركيا عام 2016، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجل13، العدد48، 2024، ص334.

(2) European Council on Foreign Relations (ECFR). Turkey's Safe Zone Strategy in Northern Syria. London, United Kingdom, 2020.pp 5-8.

(3)SETA Foundation. The Astana Process and Turkey's Role in Syria. Ankara, Turkey, 2018.pp 12-15.

(4) Ilya Videniev. Syria–Turkey Relations: A Road to Normalization. Russian International Affairs Council (RIAC), Moscow, Russia, 2023.pp 33-38.

العمال الكردستاني هذه المعادلة جعلت تركيا تنسّق أكثر مع روسيا وإيران رغم تناقضاتها معهما في ملفات أخرى مثل إدلب[1]

**ثالثًا: التدخلات الميدانية وتثبيت مناطق النفوذ**

بعد عملية درع الفرات، واصلت أنقرة تدخلها العسكري عبر عمليتي غصن الزيتون (2018) ونبع السلام(2019) ، مستهدفة مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية في عفرين وتل أبيض ورأس العين.

وتصف هذه العمليات بأنها "استراتيجية دفاعية هجومية"، تهدف إلى إنشاء حزام أمني في عمق الأراضي السورية، وتغيير المعادلة الديموغرافية لصالح اللاجئين السوريين الموالين لتركيا ، وقد اعتمدت أنقرة في هذه العمليات على نموذج "الإدارة المحلية"، حيث أنشأت مجالس محلية سورية بإشراف تركي في مناطق سيطرتها، مثل أعزاز والباب وعفرين، وهو ما فسّره الباحث **محمد نور الدين** بأنه "إدارة ظلّ" تمكّن تركيا من توسيع نفوذها دون إعلان رسمي عن الاحتلال[2] .

وفي هذا السياق، أصبح الوجود العسكري التركي في شمال سوريا **أداة تفاوض** مع روسيا والولايات المتحدة، ومصدرًا لقوة سياسية في أي مفاوضات تخص مستقبل سوريا، وعليه يمكن القول أن تركيا أعادت تعريف علاقتها بالنظام السوري عبر السيطرة الميدانية، لا عبر القنوات الدبلوماسية.[3]

**رابعًا: البعد الداخلي والاقتصادي للتحول**

لم يكن التحول البراغماتي التركي مدفوعًا فقط بالعوامل الخارجية، بل أيضًا بضرورات داخلية متزايدة. فالأزمة الاقتصادية التركية (2018–2019) وانخفاض قيمة الليرة، إلى جانب ارتفاع

(1)Christopher Phillips. The Battle for Syria: International Rivalry in the New Middle East.op cit .pp 211-215.

(1) محمد نور الدين، تركيا والشرق الأوسط: من "صفر مشاكل" إلى سياسة التدخل، دار الريس للنشر، بيروت، لبنان، 2015، ص ص 143-147.

(2) Aslı Aydıntaşbaş. From Empire to Empire: Turkey's Recalibration in the Middle East. European Council on Foreign Relations, London, United Kingdom, 2021.pp 6-9.

تكاليف استضافة أكثر من 3.6ملايين لاجئ سوري، جعلت من الملف السوري عبئًا داخليًا على الحكومة التركية[01].

تُشير البيانات إلى أن تركيا استقبلت أكبر عدد من اللاجئين في العالم، وأن أكثر من 90% منهم يعيشون خارج المخيمات، ما وضع ضغوطًا اجتماعية وسياسية كبيرة على أنقرة [(2)]، هذه العوامل دفعت الحكومة إلى تبني سياسة جديدة تسعى إلى إعادة توطين اللاجئين في المناطق التي تسيطر عليها داخل سوريا، بالتوازي مع محاولة فتح قنوات أمنية محدودة مع دمشق لتسهيل هذه العودة.

خلاصة القول، إن التحول البراغماتي في السياسة التركية تجاه سوريا كان نتيجة توازن دقيق بين الضرورات الأمنية والحسابات الإقليمية والضغوط الداخلية. فقد انتقلت أنقرة من سياسة إسقاط النظام إلى سياسة "إدارة الصراع"، ومن المواجهة الأيديولوجية إلى التعاون التكتيكي مع موسكو وطهران. وبهذا، أعادت تركيا صياغة دورها الإقليمي ليس كقوة ثورية، بل كقوة "واقعية" تبحث عن الاستقرار ضمن حدود مصالحها القومية.

**المطلب الثاني: مسار التطبيع والآفاق المستقبلية(2020–2025)**

بينما كانت العلاقات بين تركيا وسوريا تمضي في سنوات ما بعد الصراع (2016–2020) نحو إدارة المخاطر، بدأت منذ عام 2020 وما بعده مؤشرات عملية للتقارب أو إعادة التطبيع. وقد تسارع هذا المسار مع التحولات الجذرية في النظام السوري ذاته — أبرزها خلع بشار الأسد وتسليم السلطة إلى أحمد الشرع، ما أتاح لإقامة دولة براغماتية جديدة توفر إطارًا مختلفًا للتعامل التركي–السوري. في هذا السياق، سنستعرض محاور التطبيع: أولًا، التحوّل في النظام السوري وتسليم السلطة، ثانيًا، الديناميات التركية في مرحلة ما بعد 2020، ثالثًا، الآفاق المستقبلية للتطبيع وإشكالاته الكبرى.

(1) Rebel Leader Ahmed al-Sharaa Made Transitional President of Syria.” The Guardian, London, United Kingdom, January 29, 2025.
(2) Syria’s President Ahmed al-Sharaa Unveils Transitional Government.” Al Jazeera, Doha, Qatar, March 30, 2025.

**اولا: التحوّل في النظام السوري وتسليم السلطة إلى أحمد الشرع**

في أواخر عام 2024 دخلت سوريا مرحلة درامية من الانتقال السياسي، إذ سقط نظام بشار الأسد، وتسلّم أحمد الشرع السلطة كفرصة انتقالية تحت عنوان "الانتقال نحو الدولة" ففي 29 يناير 2025، أعلن أنه أصبح رئيسًا انتقاليًا، وتم تعليق الدستور السابق وتشكيل مجلس تشريعي مؤقت[1] في 30 مارس 2025 أعلن تشكيل حكومة انتقالية تضمّ 23 وزيراً من مختلف الطوائف، في خطوة من الشرع نحو "دولة جديدة" تُعبّر عن التعددية والتغيير[2].

هذا التحوّل يحمل عدة دلالات:

1. تغيّر جوهري في بنية القرار السوري: من نظام مركّز يحكمه حزب البعث وشخص الرئيس، إلى سلطة انتقالية تؤسس مؤسسات جديدة.
2. إشارة إلى تركيا بأنها أمام "حالة نظام" مختلف بصيغته، ما يفتح مجالًا لمراجعة العلاقات الثنائية من منطلق غير عدائي فوري، بل من منطلق مصالح أمنية واقتصادية متبادلة.
3. اختبار جديد لمفهوم "التطبيع" ليس فقط بين دولتين، بل بين دولة (تركيا) ونظام سوري جديد لم يُحكم بعد تداعيات الحرب بالكامل.

من جهة تركيا، فإن هذا التحوّل مثّل فرصة استراتيجية لإعادة ضبط علاقتها مع سوريا من "معادلة إسقاط النظام" إلى "معادلة شراكة شرطية" ضمن إطار توازنات إقليمية. وهكذا، بدأت أنقرة تجري اتصالات دبلوماسية مع دمشق عبر موسكو وطهران، وتراجع من الخطاب العلني المعادي للنظام السابق.

(1) Azhari, Timour, and Tom Perry. "Syria's Sharaa Declared President for Transition, Consolidating His Power." Reuters, January 30, 2025. https://www.reuters.com/world/middle-east/syrias-leader-sharaa-named-president-transitional-period-state-news-agency-says-2025-01-29/?utm_source=chatgpt.com

(2) Al Jazeera. "Syrian President al-Sharaa Unveils Transitional Government." Al Jazeera, March 30, 2025. https://www.aljazeera.com/news/2025/3/30/syrian-president-unveils-transitional-government?utm_source=chatgpt.com

**ثانياً: الديناميات التركية في مرحلة ما بعد 2020**

منذ 2020، دخلت تركيا مرحلة "البراغماتية النهائية" تجاه سوريا، حيث ركّزت على ثلاثة محاور: الأمن الحدودي، اللاجئين وإعادة الإعمار، والمصالح الاقتصادية.

- **الأمن الحدودي والملف الكردي** :مع تدخّل تركيا وموسكو في إدلب وريف حلب والتفاوض حول السيطرة على الشمال، بدأت أنقرة تنحو باتجاه "تثبيت الوضع" بدل تغييره جذريًا. دفعها هذا إلى مواصلة عمليات عسكرية محدودة، ولكن مع إظهار استعداد لحوار مع دمشق تحت رعاية روسية[1].
- **اللاجئون وإعادة الإعمار** :تراكمت الضغوط الداخلية على تركيا بسبب ملايين اللاجئين السوريين، مما دفعها للمطالبة بإعادة توطينهم أو نقلهم إلى مناطق أخضعها نفوذها داخل سوريا، كجزء من صفقة تطبيع محتملة
- **الاقتصاد والاستثمار**: مع ضغوط اقتصادية كبيرة على تركيا، باتت تبحث عن شراكات سورية لإعادة الإعمار والاستثمار، ما يجعل علاقة تركيا بسوريا مجدية أكثر من كونها مجرد خصومة.

إن هذه الديناميات أكّدت أن التطبيع ليس فوريًا أو بلا شروط، بل مرهون بشروط أمنية وسياسية من طرف أنقرة، وبتغييرات فعلية في دمشق.

**ثالثاً: الآفاق المستقبلية للتطبيع وإشكالاته الكبرى**

في ضوء التحوّل السوري والتحركات التركية، تظهر عدة سيناريوهات وآفاق للتطبيع يمكن تصنيفها كالتالي:

- **سيناريو التطبيع المقنّن** :حيث تُوقّع اتفاقيات أمنية واقتصادية محدودة بين تركيا وسوريا تحت رعاية روسيا، تشمل إعادة فتح المعابر الحدودية، وإطلاق مشاريع إعادة إعمار محدود.

(1) Why al-Sharaa's success in Syria is good for Israel and the US," Atlantic Council Blog, Washington, United States, .2025.

- **سيناريو التطبيع الشامل** :في حال شهدنا انتخابات سورية نزيهة (التي أعلن الشرع أنها قد تأخذ 4–5 سنوات) [1]، قد تتوجه العلاقات نحو إعادة فتح السفارات، وتعاون أمني كامل، وربّما عضوية سورية في مبادرات إقليمية.
- **سيناريو الفشل** :إذا لم تتحقّق إصلاحات داخلية في سوريا أو إذا استمرّت تركيا في نهجها الأمني الحاد تجاه شمال–شرق سوريا، قد يتراجع التطبيع ويندفع الطرفان من جديد نحو صدام.

إلا أن هناك عدة إشكالات:

1. **ملف الأكراد** ما يزال مصدرًا للتوتر بين تركيا وسوريا، ويُعدّ اختبارًا لمدى جدّية دمشق في تطبيع العلاقة مع أنقرة دون مراعاة مطامح بعض الفئات الكردية.
2. **دور روسيا وإيران** سيبقى مفتاحًا: تركيا قد تجد نفسها عاجزة عن التحرك خارج إطار تفاهمات موسكو–طهران، ما يقلّل من حركتها الاستراتيجية.
3. **الشرعية الدولية والعقوبات** :الكثير يتساءل عن مدى قدرة النظام السوري الجديد على جذب استثمارات دون رفع العقوبات، وما إذا كانت تركيا مستعدة لدفع كلفة سياسية في هذا الإطار.
4. **استمرارية الحرب الأهلية** :رغم سقوط الأسد، لا تزال بعض المناطق خارج سيطرة مركزية، ما يعني أن التطبيع يواجه عقبة "تجزئة سورية" قابلة لإعاقة الشراكة التركية–السورية.

باختصار، فإن مرحلة ما بعد 2020 تمثّل نقطة انطلاق فعلية لمسار التطبيع التركي–السوري، مدفوعة بتحوّل جذري في النظام السوري وتسليم السلطة إلى أحمد الشرع، وبمراجعة تركية لقيمتها من العداء إلى التعاون المشروط. لكن مسار التطبيع ليس تلقائيًا أو بلا عراقيل — فهو رهين بنتائج داخلية سورية، وبتوازنات إقليمية، وبتوافق تركي–روسي–إيراني، وبتوقيت سياسي

(1)Syria holds first elections since Assad's ouster, marking a cautious step in political transition," Associated Press, Damascus, Syria, 5October .2025.

واقتصادي. من هذا المنطلق، تبدو تركيا سوريا أمام فرصة لإعادة هندسة علاقتهما، لكن مع وعي يُخيّم عليه "التوازن الأمني" و"المعقولية السياسية".

## الخاتمة

لقد أظهرت دراسة مسار العلاقات التركية–السورية (2011–2025) أن هذه العلاقات لم تكن ثابتة أو ذات طبيعة أحادية الاتجاه، بل مرّت بثلاث مراحل متناقضة في بنيتها وسياقها التاريخي:
من التحالف والتقارب(1998–2011) ، إلى الصراع والقطيعة(2011–2016) ، وصولًا إلى التحول البراغماتي وإعادة التطبيع (2016–2025).

فقد تبيّن أن التغيّرات في بنية النظامين السياسيين في كلٍّ من أنقرة ودمشق، والظروف الإقليمية المحيطة، لعبت دورًا جوهريًا في إعادة تشكيل محددات العلاقة الثنائية. فأنقرة انتقلت من سياسة أيديولوجية متحمّسة للتغيير خلال مرحلة "الربيع العربي" إلى سياسة واقعية قائمة على الأمن القومي، بينما انتقل النظام السوري – بعد سقوط بشار الأسد وتسلّم أحمد الشرع السلطة في مطلع عام 2025 – إلى صيغة أكثر انفتاحًا على التعاون الإقليمي المشروط.

كما أثبتت الدراسة أن العلاقات بين البلدين كانت دائمًا انعكاسًا لمعادلات القوى الإقليمية والدولية:

- فحين تراجع النفوذ الأمريكي في الميدان السوري بعد 2019، وازداد الحضور الروسي والإيراني، أعادت تركيا تموضعها عبر سياسة "الواقعية الموجَّهة" (Guided Realism) التي تمزج بين المصالح الأمنية والتفاهمات السياسية.
- وحين سقط النظام السابق في دمشق، لم تكن عودة العلاقات التركية–السورية مجرد مصالحة سياسية، بل نتاج حتمي لتحوّل النظام السوري نفسه من "نظام الصراع" إلى "نظام الدولة".

ومن خلال تحليل جميع المراحل، يتضح أن العلاقة بين أنقرة ودمشق لم تُبنَ على الثقة المتبادلة بقدر ما كانت تستند إلى **توازن الضرورات**؛ فكل طرف اضطر إلى التطبيع لأسباب

أمنية واقتصادية داخلية، أكثر مما فعل استنادًا إلى قناعات أيديولوجية أو تحالفات استراتيجية طويلة الأمد.

**الاستنتاجات:**

1. التحول في العقيدة السياسية التركية تبيّن أن تركيا بعد عام 2016 تخلّت عن خطاب "تغيير النظام السوري" لصالح مقاربة واقعية تضع أمن الحدود ومكافحة التهديد الكردي في صدارة أولوياتها، وهو ما جعلها تنسق ميدانيًا مع روسيا وإيران، ثم لاحقًا مع النظام السوري الجديد بقيادة أحمد الشرع.

2. سقوط النظام السوري السابق كان نقطة كسر بنيوي إذ أدى انتقال السلطة إلى الشرع إلى تحويل طبيعة النظام السياسي السوري من دولة مركزية مغلقة إلى إدارة انتقالية أكثر قبولًا للوساطة والتعاون الإقليمي، ما مكّن من بدء مرحلة حوار أمني–سياسي بين دمشق وأنقرة.

3. البراغماتية الإقليمية كإطار حاكم أثبتت التجربة أن البراغماتية غدت القاسم المشترك بين أنقرة ودمشق، حيث تقاطع الطرفان حول قضايا اللاجئين، إعادة الإعمار، ومحاربة الإرهاب، بعيدًا عن الشعارات الأيديولوجية التي كانت سائدة في العقد السابق.

4. أهمية الدور الروسي–الإيراني في إدارة المسار لم يكن التطبيع الثنائي ليتم من دون الرعاية الروسية والإيرانية، وهو ما يعكس محدودية الاستقلال الاستراتيجي لكلٍّ من تركيا وسوريا في إدارة هذا الملف بمفردهما.

5. التطبيع لا يعني إنهاء الخلافات فالعلاقة بين البلدين ما تزال رهينة ملفات معلّقة، أهمها مستقبل الأكراد، وترتيبات الأمن الحدودي، وآليات عودة اللاجئين، وتوزيع النفوذ في شمال سوريا. هذه القضايا تجعل من التطبيع تعايشًا وظيفيًا أكثر منه تحالفًا حقيقيًا.

6. إعادة تعريف مفهوم السيادة في سوريا النظام السوري الانتقالي أعاد طرح مفهوم "السيادة التشاركية"، أي التعاون مع القوى الإقليمية ضمن حدود المصلحة الوطنية، وهو تحول مفاهيمي يفتح الباب أمام نمط جديد من العلاقات الإقليمية في المشرق العربي.

**التوصيات:**

1. تعزيز قنوات الحوار الأمني والسياسي ينبغي للطرفين تطوير لجان مشتركة دائمة تُعنى بملفات الحدود ومكافحة الإرهاب وتنظيم حركة اللاجئين، بما يضمن الانتقال من التطبيع التكتيكي إلى التطبيع المؤسسي.

2. ربط ملف اللاجئين بمشاريع تنموية يتطلب حل أزمة اللاجئين تبني خطة مشتركة تركية–سورية–دولية لإعادة الإعمار في المناطق الآمنة، مع إشراك منظمات الأمم المتحدة والبنك الدولي، لتقليل التوتر الاجتماعي في الداخل التركي.

3. تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية إعادة فتح الطرق التجارية ومعابر نصيب والباب وجرابلس من شأنها تعزيز الثقة المتبادلة وخلق مصالح اقتصادية مشتركة تقلل فرص العودة إلى الصراع.

4. اعتماد آلية أمنية مشتركة للحدود يمكن تطوير نموذج جديد على أساس اتفاقية أضنة (1998) بعد تعديلها بما يتناسب مع الواقع الجديد، تحت إشراف روسي وإقليمي، لضمان استقرار طويل الأمد للحدود.

5. دعم الانتقال السياسي السوري بمشاركة إقليمية من الضروري دعم التجربة الانتقالية بقيادة أحمد الشرع، بوصفها فرصة لإعادة دمج سوريا في النظام الإقليمي العربي، مع الحفاظ على توازن بين الدورين التركي والإيراني.

6. تعزيز الدبلوماسية الوقائية يتعين على أنقرة ودمشق تطوير آليات إنذار مبكر لمعالجة النزاعات المحلية (في إدلب أو الشمال الشرقي) قبل تحوّلها إلى أزمات جديدة، بما يرسخ مفهوم "الأمن التعاوني".

7. توسيع الدراسات الأكاديمية المقارنة يُوصى بدعم الأبحاث السياسية المقارنة حول "التطبيع بعد النزاعات" لتطوير إطار نظري عربي–إقليمي يساعد في فهم حالات مشابهة في الشرق الأوسط (كالعراق–السعودية، ومصر–إثيوبيا).

**قائمة المصادر:**

**أولاً :المصادر العربية**


1. أحمد داوود أوغلو .العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية .دار سيسبان للنشر، إسطنبول، تركيا، 2010.
2. أحمد عبد الحليم .السياسة الخارجية التركية بعد الربيع العربي .دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2018.
3. إحسان أكطاش .السياسة الخارجية التركية في عهد أردوغان .دار بيلجي للنشر، إسطنبول، تركيا، 2020.
4. حامد محمد طه السويدان
   - العلاقات التركية – السورية 1998–2011 .مركز الدراسات الإقليمية – جامعة الموصل، العراق، 2024.
   - رؤية العمق الاستراتيجي التركية والانتفاضة السورية .متابعات إقليمية، العدد 21، السنة 10، مركز الدراسات الإقليمية – جامعة الموصل، 2011.
5. حسام محمد خضير، موقف روسيا من محاولة الانقلاب في تركيا عام 2016، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 13، العدد48، 2024، ص334.
6. كمال عبد الله حسن، أهمية الازمة السورية في الاستراتيجية الروسية بعد العام 2011، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد9، العدد 32، 2020.
7. ناصر عبيدات .الدور الإيراني في الأزمة السورية وأثره على التوازن الإقليمي .دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2019.
8. محمد نور الدين .تركيا وسوريا: نهاية العمق الاستراتيجي .مجلة شؤون الأوسط، العدد 139، بيروت، 2011.
9. محمد نور الدين .تركيا والشرق الأوسط: من "صفر مشاكل" إلى سياسة التدخل .دار الريس للنشر، بيروت، لبنان، 2015.


**ثانياً :المصادر الأجنبية**


1. Aydıntaşbaş, Aslı. From Empire to Empire: Turkey’s Recalibration in the Middle East. European Council on Foreign Relations, London, United Kingdom, 2021.
2. Aydın, Mustafa. Turkey’s Foreign Policy in the 21st Century: A Changing Role in World Politics. Routledge, London, United Kingdom, 2019.
3. Aslan, Mustafa. Turkey’s Reconstruction Model in Syria. SETA Foundation, Ankara, Turkey, 2019.

4. Cagaptay, Soner. The New Sultan: Erdogan and the Crisis of Modern Turkey. I.B. Tauris, London, United Kingdom, 2017.

5. European Council on Foreign Relations (ECFR). Turkey's Safe Zone Strategy in Northern Syria. London, United Kingdom, 2020.

6. European Parliamentary Research Service (EPRS). Turkey's Military Operation in Syria and Its Impact on Relations with the EU. European Parliament, Brussels, Belgium, 2019.

7. Gunter, Michael M. The Kurds: A Modern History. Markus Wiener Publishers, Princeton, United States, 2016.

8. Hinnebusch, Raymond, and Özlem Tür. Turkey–Syria Relations: Between Enmity and Amity. Routledge, United Kingdom, 2013.

9. Imai, Kohei. "Turkey's Border Security and the Syrian Civil War." Eurasia Border Review 7, no. 1 (2016).

10. Imai, Kohei. Turkey's Border Security and the Syrian Civil War. Institute of Development Economies, Hokkaido, Japan, 2016.

11. Phillips, Christopher. The Battle for Syria: International Rivalry in the New Middle East. Yale University Press, United States, 2016.

12. SETA Foundation. The Astana Process and Turkey's Role in Syria. Ankara, Turkey, 2018.

13. United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). Global Trends: Forced Displacement in 2015. Geneva, Switzerland, 2016.

14. UNHCR. Türkiye Annual Results Report 2020. Geneva, Switzerland, 2021.

15. Videniev, Ilya. Syria–Turkey Relations: A Road to Normalization. Russian International Affairs Council (RIAC), Moscow, Russia, 2023.

**ثالثاً :المصادر الإلكترونية**

1. Azhari, Timour, and Tom Perry. "Syria's Sharaa Declared President for Transition, Consolidating His Power." Reuters, January 30, 2025. https://www.reuters.com/world/middle-east/syrias-leader-sharaa-named-president-transitional-period-state-news-agency-says-2025-01-29/?utm_source=chatgpt.com

2. Al Jazeera. "Syrian President al-Sharaa Unveils Transitional Government." Al Jazeera, March 30, 2025. https://www.aljazeera.com/news/2025/3/30/syrian-president-unveils-transitional-government?utm_source=chatgpt.com

3. Rebel Leader Ahmed al-Sharaa Made Transitional President of Syria." The Guardian, London, United Kingdom, January 29, 2025.

4. "From Al-Qaeda Commander to Syrian President: Ahmad Al-Sharaa's Ascent." Foundation for Defense of Democracies (FDD) Policy Brief, Washington, United States, February 3, 2025.

5. "Why al-Sharaa's Success in Syria Is Good for Israel and the US." Atlantic Council Blog, Washington, United States, 2025.

6. "Syria Holds First Elections Since Assad's Ouster, Marking a Cautious Step in Political Transition." Associated Press, Damascus, Syria, October 5, 2025.

7. "Syria's President Ahmed al-Sharaa Unveils Transitional Government." Al Jazeera, Doha, Qatar, March 30, 2025.